

أسلمة العلمانية

د. فهد بن صالح العجلان



أسلمة العلمانية

د. فهد بن صالح العجلان

حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٢١م / ١٤٤٣هـ

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن نظر المركز»



Business Center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith
London W6 9Dx, UK

www.Takween-center.com
info@Takween-center.com

الموزع المعتمد

+966555744843

المملكة العربية السعودية - الدمام

+201007575511

مصر - القاهرة



مؤسسة دراسات تكوين

للنشر والتوزيع

س ٠ ت : ٢٠٥٠١١٧١٢٠

جوال : ٠٥٥٥٧٤٤٨٤٣



المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
الفصل الأول: مقدمات أساسية في سيادة الشريعة	١٣
مفهوم سيادة الشريعة	١٣
الأصول الشرعية الدالة على سيادة الشريعة	١٥
خوارم سيادة الشريعة	١٨
المقدمات الست لفهم حقيقة النزاع المعاصر حول سيادة الشريعة	٢٠
الفصل الثاني: الأفكار المعاصرة المزاحمة لسيادة الشريعة	٢٣
الفكرة الأولى: الإسلام دين لا دولة	٢٣
الفكرة الثانية: الحكم بالشريعة من قبيل الفروع لا الأصول	٢٨
الفكرة الثالثة: تحكيم الشريعة متحقق وليس خاصًا بالقانون	٣٠
الفكرة الرابعة: الأفكار الغالية	٣١
الفكرة الخامسة: الأفكار المتأولة	٣٨
الفكرة السادسة: رقة الديانة	٣٨
الفكرة السابعة: الاختلاف والتنازع في مفهوم الشريعة وتطبيقها	٤١
الفكرة الثامنة: تشويه أصل تحكيم الشريعة	٤٢
الفصل الثالث: ظاهرة التصالح مع العلمانية	٤٥
مفهوم العلمانية	٤٦

دوافع التصالح مع العلمانية	٤٨
آثار ظاهرة التصالح مع العلمانية	٤٨
أصناف المشاركين في هذه الظاهرة	٥٤
المقارنة بين التصالح مع العلمانية، والتبني الكامل لها	٥٥
الفصل الرابع: الأفكار المحفزة لظاهرة أسلمة العلمانية	٥٩
الفكرة الأولى: التفريق بين العلمانية المتطرفة والمحايدة	٥٩
الفكرة الثانية: الواقع المتعسر	٦٩
الفكرة الثالثة: حياد الدولة الليبرالية المعاصرة	٨٠
الفكرة الرابعة: طبيعة الدولة الحديثة	١٢٩
الفصل الخامس: الأفكار المؤسمة للعلمانية	١٦٧
الفكرة الأولى: الاكتفاء بالمبادئ الكلية في الإسلام	١٦٨
الفكرة الثانية: التصرفات النبوية مبنية على المصلحة	١٧٣
الفكرة الثالثة: مهمة الدولة هي حفظ الحقوق الدنيوية	١٧٦
الفكرة الرابعة: الحاجة إلى الشرعية السياسية	١٧٩
الفكرة الخامسة: ليس كل محرم شرعاً مجرم قانوناً	١٨٣
الفكرة السادسة: كفالة الشريعة للحريات	١٨٧
الفكرة السابعة: الحرية قبل تحكيم الشريعة	١٩٥
الفكرة الثامنة: سيادة الأمة قبل تحكيم الشريعة	٢٠٠
الفكرة التاسعة: الرابطة التعاقدية	٢١٦
الفكرة العاشرة: التجربة التاريخية المتغيرة	٢٢٢
الفكرة الحادية عشرة: عدم تصور فصل الدين عن الدولة في النظام السياسي	٢٢٥
مسالك الأفكار المؤسمة	٢٢٦
خاتمة، في منهج التعامل مع ظاهرة أسلمة العلمانية	٢٢٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صراع تاريخي طويل مع الدين، سيطرت الثقافة العلمانية على العالم الغربي المعاصر، وأصبحت مهيمنة على التنظيم السياسي والقانوني للمجتمعات الغربية، بل وأحكمت قبضتها على الدين المسيحي نفسه، فلم تكتم هذه الثقافة المنتصرة بإقصاء الدين، بل كان لها آثار بالغة على ترك الناس لهذا الدين، وتهميشه، وتغيير تصورات الناس عنه.

وقد زادت شراسة العلمانية في إضعاف الدين إلى أن شاع الاعتقاد بأن بقاء الوجود الديني في الغرب هو مسألة وقت، وأن زوال الدين أمر حتمي لتقدم العلمانية.

لم يتوقف الصراع مع الدين في داخل الثقافة الغربية، بل صُدرت العلمانية إلى بقية العالم بكافة الأدوات الممكنة، الناعمة والخشنة، بالرضا والإكراه، وفرضت على العالم الإسلامي، وكان لها تأثير بالغ على المسلمين في مجالات كثيرة، وقد ظن بعض الناس أن مشهد العلمانية الذي جرى في السياق الغربي لا بد أن يعيد نفسه في العالم العربي والإسلامي.

لكن الإسلام ليس كالمسيحية، والدين في قلوب المسلمين ليس كالدين في الثقافة الغربية، وسياق الأزمة الدينية في التاريخ الأوربي لا يعرفه المسلمون، وهو ما وضع العلمانية في مأزق حقيقي مع العالم الإسلامي.

يتمثل هذا المأزق في التعارض بين الإسلام والعلمانية، وأن نموذج العلمانية يناهض الإسلام، فلا يمكن التوفيق بين الأمرين، ليكون دين الإسلام خياراً فردياً في ظل نظام علماني، فهذه صورة غير ممكنة في الإسلام، ولا يمكن أن يقصى الإسلام عملياً فيعيش المسلمون وهم معرضون تماماً عن دينهم.

قوي هذا المأزق أكثر مع النفور الكبير الذي تعرضت له العلمانية -وما تزال- من شرائح واسعة من المجتمعات المسلمة، وهي حالة شعبية ظاهرة أدركها التيار العلماني في العالم الإسلامي، وتباينت مواقفهم في كيفية التعامل معه، وبسببه دعا بعض المفكرين المعاصرين إلى ضرورة الابتعاد عن مصطلح العلمانية، واستبداله بمفاهيم أخرى.

وكان من أبرز الحلول لتجاوز هذا المأزق هو تجنب الدعوة الصريحة إلى رفض أحكام الإسلام، والسعي للموائمة بين الدين والعلمانية، والإسلام والحدثة، فهي طريقة تقوم على إعادة النظر في التراث الإسلامي، وتقديم قراءات جديدة للنصوص الشرعية من أجل تجنب مثل هذه القطيعة، وحدث مثل هذا الخصام، فلا يبدو بعد ذلك في المفاهيم الحداثية المعاصرة أي مخالفة للإسلام.

والبحث عن تأويل إسلامي للعلمانية يمكن أن ينطلق عبر مسارين:

المسار الأول: أن يتأول الإسلام على أنه رسالة روحية، فيكون مقتصرًا على العلاقة بين العبد وربّه، ولا يوجد فيه أي فرض أو إلزام متعلق بالشأن العام، وبهذه الطريقة تكون العلمانية منسجمة مع الإسلام.

وهذه طريقة تسلكها التيارات العلمانية، لكنها طريقة مكشوفة، ولا تؤثر عادة إلا على القليل من المسلمين؛ لأن بطلان مثل هذا أمر ظاهر لا يخفى عادة، فالمسلم يعرف أن الإسلام لا يقتصر على جانب العبادات فقط.

المسار الثاني: أن يقر بوجود أحكام وتشريعات في الشأن العام، لكنه يقدم هذا في صورة يقبلها النظام السياسي العلماني.

فهو لا يقدم الإسلام بلا سياسة، ولا ينفي عن الشريعة وجود تشريعات عامة، وإنما يسعى لأن يحدث توافقاً بين هذا، وما يسعى له النظام السياسي العلماني من عدم رجوع القوانين إلى معتقدات دينية.

هذه الطريقة لم تقتصر على التيارات العلمانية، بل أصبحت تتكرر على السنة من يرفض العلمانية، ومن يطالب بحكم الإسلام، لكن سلكوا هذه الطريقة لدوافع كثيرة، ومحفزات عدة سيأتي تفصيلها في هذا الكتاب.

فالطريقة الأولى لا تثير إشكالاً في الحقيقة لظهور غلطها، فهي تقوم على مكابرة ظاهرة، لكن الإشكال يبرز مع الطريقة الثانية؛ لأنها تسعى للتوفيق بين الإسلام والنظام السياسي العلماني.

هي حالة ظاهرة في واقعنا المعاصر، وقد انتشرت في العقود الأخيرة، وكان لمشاركة كثير منهم في الجانب السياسي أثر بارز في تمدد مثل هذه الظاهرة، وتقويتها، فقد وجدوا أن ظروف الواقع المعاصر يقتضي التصالح مع هذه المفاهيم العلمانية، وتبع ذلك ذكر استدلالات شرعية كثيرة، وتصورات عدة، تسعى لتقديم التصور السياسي العلماني بما لا يخالف الإسلام.

وهذا الوعي بالمتغيرات المعاصرة ليس هو محل النقد الذي نوجهه إلى ظاهرة أسلمة العلمانية، وإنما الخلل أن يكون هذا الوعي محفزاً إلى تحريف الأحكام، وتغيير التصورات، فهو وعي قاصر؛ لأنه أدرك المشكلة، لكنه لم يحسن التعامل معها، بل تسبب في إحداث مشكلة جديدة، وقد كان في رحابة النظر الفقهي المصلحي سعة لهم عن اللجوء إلى هذه المضايق.

كما أن الخلاف ليس في السعي للإصلاح والحرية والعدالة وحفظ الحقوق ورفع المظالم، ونحو هذه القيم والمقاصد، وإنما يأتي القصور في تقبل النظام العلماني من خلالها، وإعادة تأويل الشريعة لتكون متوافقة مع ذلك.

فهذه الدراسة مخصصة للحوار الشرعي والفكري مع هذه الظاهرة، وهو متعلق بفتة تسلّم بسيادة أحكام الإسلام، وترفض التصور العلماني، لكنهم يقبلون

تصورات يرونها موافقة للإسلام، فتأتي هذه الدراسة لنقد هذه التصورات، وبيان مسلكها الخاطيء في محاولة التوفيق مع النظام السياسي العلماني، فهو نقد داخلي؛ لأن ثم مشتركاً متفقاً عليه يمكن الاحتكام إليه، وأما من لا يسلم بهذه المقدمة فليس مقصوداً بهذه الدراسة.

جاءت هذه الدراسة في خمسة فصول أساسية:

ابتدأت بفصل في مقدمات أساسية في سيادة الشرعية، تناولت فيه مفهوم سيادة الشريعة، والأصول الشرعية الدالة عليه، وخوازم السيادة، وعدد من المقدمات المهمة لفهم حقيقة النزاع حول السيادة في عصرنا.

وفي الفصل الثاني: ذكرت الأفكار المزاحمة لسيادة الشريعة، فعرضت لثمانية أفكار تؤثر على هذا الأصل.

وكان هذان الفصلان كالمقدمة لدراسة هذه الظاهرة؛ لأن أسلمة العلمانية تقوم على التسليم بسيادة الشريعة ورفض العلمانية.

وفي الفصل الثالث: عرضت لظاهرة التصالح مع العلمانية، ركزت الحديث على دوافع هذا التصالح، وآثاره، وأصناف القائمين به.

وفي الفصل الرابع: أدت المجهر على المحفزات التي تدفع إلى تبني أفكار أسلمة العلمانية، فهي بيئة حاضنة لتقبل هذه الظاهرة، وحصرتها في أربعة محفزات مهمة.

وفي الفصل الخامس: حصرت الأفكار المؤسمة للعلمانية، وهي التصورات التي قدمت لأجل التوفيق بين الإسلام والعلمانية، وعرضت لإحدى عشرة فكرة، وناقشتها.

ثم وضعت خاتمة البحث في منهج التعامل مع ظاهرة أسلمة العلمانية أو الأفكار العلمانية المؤسمة.

أرجو أن يكون في هذه الدراسة معالجة لهذه الظاهرة، تحقق هدفها في
صيانة الأحكام والتصورات الشرعية، ثم نصح للدعاة والعاملين للإسلام ولعموم
المسلمين، هذا هو المؤمل، والله يحسن لنا القصد في القول والعمل، ويعصمنا
من الهوى والزلل.

ولئن دعوت إلى تقبل هذه النصيحة من إخواني، فإني أولى أن أكون ممثلاً
لتقبل النصح، فأنا متقبلٌ إن شاء الله لكل من يوقفني على خطأ، أو يسد رأياً،
أو يقوم تصوراً، ثم شاكر وداع لهم، فجزاهم الله خيراً.

وأدعو الله أن يجزي عني خير الجزاء أخوة أفاضل قرؤوا مسودة هذا
الكتاب، فصوبوا وقوموا، وانتفعت كثيراً منهم، فجزاهم الله عني خيراً.

والله المسؤول أن يبارك في هذا الكتاب، وينفع به، ويجعله من الباقيات
الصالحات، ولا حول ولا قوة إلا بالله.